ففي الوقت الذي يزداد فيه حجم الواردات ، حدث تدهور كبير في السلع التصديرية الرئيسية في مصر ، بالاضافة الى مشكلة سوء نوعية الانتاج .

فقد انخفض حجم انتاج القطن من ١١ مليون قنطار الى ٧٫٥ مليون (والقطن هو المورد الاساسي للعملات الصعبة) .

وفي عام ١٩٧٠ بلغ حجم صادرات مصر من الارز ٧٦٠ الف طن قيمتها بأسعار اليوم ١٢٧ مليون جنيه (بعد ارتفاع الاسعار العالمية للارز) . وقد انخفضت صادرات الارز في العام الماضي الى ٩٠ الف طن فقط .

وكان حجم صادرات البصل المصري ١٧٠ الف طن ، انخفض الآن الى ٦٥ الف طن فقط . وانخفض حجم صادرات مصر من البطاطس (كبخ ادوارد) من ٤٠ الف طن الى ١٢ الف طن في العام الماضي ، والثوم من ١٨ الف طن الى ١٠ آلاف طن .

هذه المحاصيل الزراعية التي كانت تفاخر بها مصر ، انتكست على ايدي النظام القائم . والسبب هو عدم وجود خطة للتنمية وانعدام التخطيط اساسا والخلل الشامل في الهيكل الاقتصادي حتى بالمفهوم الرأسمالي .

خوف من الانفجار

وبعد سنوات قليلة من « الانفتاح » الاقتصادي ، تقترب مصر تدريجيا من الحالة التي وصفها اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني بعد سنوات من احتلال مصر : « لقد اختفت الصناعات الوطنية من الاسواق ، وصارت السلع الاوروبية في كل مكان » .

فالاقتصاد المصري – كما ورد في البيان المالي والاقتصادي لوزير المالية عن عام ١٩٧٦ – يعاني من عجز في الموازنة العامة يقدر بحوالي ٤٥٠ مليون جنيه ، وعجز في الميزان التجاري يبلغ ٧٠٠ مليون جنيه ، وعجز في ميزان المدفوعات مقداره ١٢٠٠ مليون جنيه . وتقدر الديون وفوائدها المطلوب سدادها خلال عام ١٩٧٦ بحوالي ١٢٠٠ مليون جنيه .

وحتى رجال الاقتصاد المصري المؤيدين للنظام الحاكم ، بدأوا يعترفون بالنتائج السلبية الخطيرة لسياسة « الانفتاح » على الاقتصاد المصري ، وبان هذا « الانفتاح » يجري لصالح الاستهلاك وليس لصالح التنمية ، وبان أول آثاره هو ارتفاع الاسعار دون ان تصاحبه زيادة في الانتاج السلعي ، بالاضافة الى التضخم الوارد من الخارج نتيجة ارتفاع الاسعار عالميا . وقد كان « الانفتاح » التجاري احد العوامل الرئيسية في تحول التضخم الى تضخم جامح يطيح بالدخول المحدودة ويسحق اصحابها .

وبعد ذلك كله ، فان الارقام تكشف حقيقة هامة، وهي انه على الرغم من كل ما قدمه السادات من تنازلات لراس المال الاجنبي فان هذا الرأسمال ما زال يحجم عن التحرك فضلا عن ابتعاده – من الاساس – عن قطاع الانتاج سواء في الصناعة او الزراعة ، ويطلب المزيد من الضمانات التي يعترف بعض رجال النظام بانها تمس مصالح مصر والمصريين التي فرطوا فيها وضحوا بها حتى الآن بما لا يدع مجالا للمزيد من التفريط !

وبعكس قلق هؤلاء موقف بعض الفئات الرأسمالية في التحالف الطبقي الحاكم ، وهي الفئات التي بدأت تخشى من تخريب مصالحها على حساب راس المال الاجنبي ، كما بدأت تشعر بالخطر من ان تفجر الاوضاع الراهنة في مصر حركة شعبية تطيح بالطبقة الحاكمة كلها .

ولذلك اعلن ممثلو هذه الفئة مؤخرا انه من ناحية الآثار الاجتماعية « فقد أدى الانفتاح الى اشعال الصراع الطبقي والصراع الاجتماعي ، بزيادة الهوة بين الدخول ، وتزكية الاحقاد الطبقية » وخاصة « بعد ان اعلنت المصادر الدولية ان في مصر الآن ٥٠٠ مليونير ، وكانوا قبل الثورة لا يزيدون على اربعة » !

■■

شحنات من السلع اشترتها جيهان السادات من اميركا

جيهان السادات

اثناء عودة السادات من زيارته للولايات المتحدة . منع مرافقو الرئيس المصري بقية اعضاء الوفد المصري من ركوب الطائرة ، السبب هو انه لم يكن هناك مكان في الطائرة لان السيدة جيهان قرينة السادات شحنت فيها كميات ضخمة من المشتريات والسلع التي جاءت بها من اميركا .

اضطر بقية اعضاء الوفد الى تاخير سفرهم انتظارا لعودة الطائرة المصرية مرة اخرى الى اميركا لتقلهم الى القاهرة .

أسرة السادات تشتغل بالتجارة

كاميليا السادات

كاميليا السادات ابنة الرئيس المصري (التي كان اسمها هي ايضا جيهان ولكنها غيرته) تقوم بنشاط تجاري واسع النطاق وتعقد الصفقات . زاد نشاطها بعد ان تزوجت من جديد (عقب طلاقها مؤخرا) من احد انجال اسرة بايزيد التي تنتمي الى العهد البائد في حضرموت . تتصل كاميليا بالملاسلكي من القاهرة مع عدة عواصم بينها بيروت لتامر بطلبيات من السلع ! كانت جيهان قرينة السادات هي السباقة في هذا المجال !

الصّحراء المغربيّة

ازدياد المقاومة المسلّحة

لجان شعبيّة وحكومة مؤقتة قريبًا

مع اقتراب موعد الانسحاب النهائي للقوات الاستعمارية الاسبانية من اقليم الصحراء الغربية ، ونهاية ليل طويل من الاحتلال الاجنبي دام قرابة القرن ، تزداد حدة التوتر داخل وعلى حدود الاقليم . فالقوات المغربية ، التي دخلت الصحراء محل الاسبان ، تعمل ما في وسعها لكي تثبت العالم سيطرتها عليه وبالتالي لتكرس مقولة الامر الواقع ، حيث استلمت فعلا معظم السلطات الادارية فيه واعلنت اقليم الصحراء : محافظة مغربية ، وذلك بمساعدة القوات الموريتانية التي تعمل هي أيضا على القضاء على مقاومة الشعب الصحراوي (للقوات الغازية) .

الا ان الامر يبدو انه على عكس ما كانت تتوقعه الحكومتان المغربية والموريتانية ، فرغم انهما دفعتا بعدد كبير من قواتهما للصحراء الغربية فانهما لم يستطيعا حتى الآن فرض سيطرتهما على المناطق التي انسحب منها الاسبان حيث تحمل لنا الاخبار يوميا وقوع اشتباكات عنيفة بينها وبين ثوار الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب حيث استطاعت الجبهة ، خاصة منذ بدء « المسيرة الخضراء » المغربية ان تتغلغل في أوساط الجماهير الصحراوية وتقوى بالتالي صفوفها ، فقد صرح السيد الوالي ، الامين العام للجبهة ان هناك ٧٠٠٠ مواطن منتسبين حاليا للجبهة بينهم من ٢٠٠٠ الى ٢٥٠٠ عضو قادرون على القتال في اية لحظة يدعوهم فيها الواجب . ولعل اهم المناطق التي لاقت فيها القوات المغربية والموريتانية مقاومة عنيفة من قبل السكان وثوار الجبهة هي مدن : لا غويرة والسمارة والاحياء الشعبية في العاصمة العيون (خاصة حي القصبة او المدينة القديمة) ، حيث تكبدت تلك القوات خسائر فادحة في الارواح والعتاد . هذا وتحمل الانباء وقوع اعداد كبيرة من الضحايا من شيوخ واطفال ونساء على ايدي القوات المغربية اضافة للنزوح المستمر للسكان من المناطق التي سيطر عليها الجيش المغربي ، اذ يقوم يوميا بتفتيشها بيتا بيتا وذلك للقبض على كل من يشتبه فيه بانه ينتمي لجبهة (بوليساريو) او يقدم لها أية مساعدات . وقد اعلنت الجبهة مؤخرا ، مع ذلك ، انضمام عدد من الجنود المغاربة والاسبان الى صفوفها لاقتناعهم بعدالة نضال الشعب الصحراوي من اجل تقرير مصيره بنفسه ، كما اسرت عددا من الجنود المغاربة حيث اعترفوا بانهم كانوا ضحية اطماع الملك في ضم الصحراء وخيراتها لعرشه . بينما قال احد الجنود الاسبان الذين انضموا للجبهة ، وهو ضابط صف ، انه التحق « بصفوف الثوار ليقاتل الى جانب العدل والشرف » لانه رأى « احد جنود القوات المغربية الغازية يطلق النار من رشاشه على طفل من أبناء الصحراء لم يتجاوز الثالثة عشرة من عمره » . هذا كله ، في حين يعلن المغرب ان « الصحراء تعيش عيدها » .

وعلى الحدود ، تتضاعف تعبئة الجيوش المغربية والجزائرية والموريتانية التي تنتظر احتمال وقوع حرب في المنطقة قبل ٢٨ شباط ١٩٧٦ ، موعد خروج اسبانيا النهائي من الصحراء الغربية ، حيث لم تنجح حتى الآن اي من الوساطات المعروضة خاصة بين المغرب والجزائر ، بانهاء القضية بشكل سلمي يحمي المنطقة من صراع دموي قد لا ينتهي بسهولة .

اما في داخل الصحراء ، وبعد حل مجلس « الجماعة » وتشكيل المجلس الوطني باشراف جبهة (بوليساريو) ، وتشكيل هياكل ادارية جديدة في المناطق التي تستولي عليها الجبهة ، فقد اعلن ، يوم ٨ كانون الجاري ، السيد حامد ولد زيو رئيس المجلس الوطني الصحراوي المؤقت في حديث ادلى به لصحيفة « الجمهورية » الجزائرية انه من المحتمل ان يتم قريبا تشكيل حكومة صحراوية مؤقتة ، وأوضح ولد زيو أن اعضاء المجلس الوطني المؤقت بحثوا هذه المسالة في خلال الاجتماع الاخير الذي عقد في «الاراضي المحررة » . وقال ان تشكيل حكومة مؤقتة سيكون من شانه القضاء على « قانون الصمت الذي فرض حول النضال المسلح للشعب الصحراوي » . كما أعلن انه منذ هذا التاريخ سيتم انشاء لجان شعبية مكلفة بتنظيم معيشة ونضال شعب الصحراء في كافة المناطق المحررة . وان هذه اللجان سوف تنتخب رئيسها بنفسها وبمجرد تكوينها سوف تتحمل مسؤولياتها للاضطلاع بالمهام التي سوف يعهد اليها بها سواء فيما يتعلق بالمسائل الداخلية للسكان المدنيين او بدعم النضال المسلح . وصرح بان انشاء هذا التنظيم السياسي العسكري سيتم بالتعاون مع جبهة بوليساريو .

ان تشكيل حكومة صحراوية مؤقتة في المنفى سيكون تطورا كبيرا في قضية الصحراء ، اذ ستكون بمثابة الممثل الشرعي للشعب الصحراوي ، خاصة وانها سوف تلقى الاعتراف الفوري من قبل العديد من دول العالم مثلما اعترفت ، من قبل ، بجبهة البوليساريو والهياكل التي انشاتها .

■■